بعض معوقات الإستثمار والتنمية فى افريقيا واهم الموارد والفرص المتاحة

إعداد الباحث /محمد السيد بيومى جاب الله

قسم الاقتصاد والتشريعات الاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة الزقازيق

تمهيد:

تحتل القارة الإفريقية موقعاً استراتيجياً بمساحة إجمالية تبلغ نحو ٣٠.١٩٠ مليون كم٢، كما توجد بها أنهار مائية عظيمة مثل نهر النيل ونهر النيجر ونهر الزمبيزى، وترتفع بها معدلات تساقط الأمطار، وتكثر بباطن أراضيها المياه الجوفية حيث تبلغ الطاقة الكامنة للرى فى أفريقيا ما يزيد عن ٤٢.٥٠ مليون هكتار وتمتاز بالأراضى الخصبة والتى يمكن أن تكون سلة للغذاء حيث ترتفع نسبة مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فيها بنحو ٣٥% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها فقط نحو ٧%.

وتمتلك البلدان الإفريقية موارد كبيرة في جميع المجالات، مثل: الموارد المعدنية والنفطية، والموارد الزراعية، والموارد السمكية، وموارد الغابات، إن هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنية التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانى، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء.

ويوجد بها العديد من الأماكن السياحية الخلابة حيث تمتلك التنوع فى الجو والامتداد على السواحل، وتمتلك من الثروة البشرية ما يزيد على مليار نسمة مما يجعلها من أهم عوامل التنمية حيث يقوم السكان بالزراعة والإنتاج والحصاد.

وعلى الرغم من ذلك فإن الفقر فى أفريقيا يعد ظاهرة تجعل القارة مجالاً خصباً للاستثمار.

مشكلة البحث :

تتمثل المشكلة فى محدودية الموارد المتاحه للسكان مثل نقص المساحه الصالحة للزراعة و التى تقدر بحوالى ٨.٥ مليون فدان فقط يلتهم منها جزءا ليس بالقليل فى التعديات بالبناء عليها و تبويرها مع ندرة المياه اللازمه لرى الحاصلات الزراعية و زياده الطلب على السلع الاساسيه و كذلك زيادة معدلات الاستهلاك وتأثيرات التغير المناخي و آثارها السلبية فى زيادة الجفاف و تغيير نمط الأمطار ، الأمر الذى يؤدى إلى زيادة التصحر ،يضاف الى ذلك ارتفاع مستوى التحضر و زيادة الطلب على الطاقه نتيجة للتطورات التكنولوجيه التى يشهدها العالم و المجتمع المصرى مما يستلزم بالضرورة البحث لإيجاد مصادر أخرى للطاقه و العمل على تطوير المصادر المتاحه .

كما أن الإعتماد على تصدير السلع الاساسية يؤدى الى تسجيل مستويات منخفضه من التنمية الاقتصادية وإرتفاع معدلات الفقر و يؤدى أيضا الى أضرار جسيمة محتملة على جميع أبعاد التنمية المستدامة ، حيث تتسم معظم البلدان الناميه التى تعتمد على تصدير السلع الأساسية او إستيرادها بإنخفاض التنمية البشرية .

كما تتمثل مشكلة القارة الافريقية فى ندرة إستخدام الموارد المتاحة حيث انخفاض معدلات التنمية بها وإرتفاع معدلات الفقر وتزايده بالرغم من توافر العديد من الفرص التى يمكن من خلال استغلالها تحسين مستوى معيشة المواطنين وذلك من خلال تحسينها وبالتالى المساهمة فى تغيير الوضع المتردى ورفع مستوى الدخل القومى وتشغيل الأيدى العاملة وتوفير السلع سواء الغذائية أو السلع الأخرى اللازمة للتصدير وزيادة الدخل منها.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن السؤال التالي:

هل تؤدي زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي لمصر؟.

هدف البحث :

العمل على بيان فرص ومجالات الاستثمار فى دول أفريقيا وتوضيح تلك الدول، حيث يمكن العمل على مزيد من الاستثمار الموجة لتلك المجالات لتحقيق**الأتي:**

أ) تنمية وزيادة مساحة الإنتاج خاصة الزراعى فى بعض الدول ذات الثروة من الأراضى والمياه وتوجيهها للإنتاج الزراعى وتحسين المستوى الغذائي والقضاء على الجوع والفقر.

ب) العمل على رفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة في القارة من خلال تنمية الثروات وإعادة استخدام العائد لتحسين مستوى معيشة السكان في القارة.

ج) وضع آليات لزيادة حجم التجارة البينية وفتح الأسواق أمام منتجات دول القارة بعضها البعض.

د) توجيه وتدريب وتعليم الموارد البشرية وتحسينها من خلال الصحة والتعليم والثقافة للنهوض بالعنصر الرئيسى للتنمية ورفع مستوى الحياة بها.

هـ) التوسع فى استغلال الأرضي الزراعية المهملة لتحقيق الأمن الغذائي لدول القارة.

ولن يتم تحقيق تلك الأهداف إلا من خلال زيادة توجيه الاستثمارات لتلك المجالات سواء من خلال المؤسسات المختلفة الدولية أو الإقليمية أو القطاعات والاستثمارات الخاصة.

٤- فروض الدراسة:

تواجه الحكومة المصرية تحدياً كبيراً متمثلاً فى القدرة على تحقيق النمو الإقتصادى فى ظل الظروف الراهنة والتى تعتمد فيها على إستيراد أغلب السلع الأساسية بالإضافة إلى ضرورة وضع خطط مستدامة حتى يتحقق الأمن الغذائى المصرى.

وعليه يتمثل فرض الدراسة، في محاولة إختبار صحة **الفرض التالي:**

تؤدي زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي لمصر.

الطريقة البحثية :

تتمثل الطريقة البحثية فى الإستعراض التاريخى لموارد الدول الافريقية ، و تعتمد الدراسة على القرائة الإحصائية لها و إستخدام إسلوب التحليل الإحصائى لتفسير و ترجمة إستدلال تلك البيانات و الأرقام خلال فترة الدراسة مع إستخدام الإسلوب التاريخي و العرض الجغرافى التوضيحى و إستخلاص النتائج و تحليلها .

مصادر البيانات :

تم الحصول على بيانات الدراسة بالإستعانة **بالمصادر التالية:**

أ- التقارير السنوية لبيانات البنك الدولي.

ب-المراجع العربية والأجنبية المختلفة (الرسائل، والكتب، والدوريات، والتقارير).

ج- الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت).

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولي: (ليستر براون: ٢٠١٦)[٢٩٤١]:

بعنوان:"**الاستيلاء على الأرض جزء من صراع القوى العالمية على الأمن الغذائي**":

أوضحت الدراسة أن بعض الدول تسعى من خلال حكوماتها على إمتلاك نسبة كبيرة من الأراضى الزراعية فى دول أفريقية وتستغلها لتأمين المواد والمنتجات، إلا أن ذلك يخفى حقيقة استنزاف تلك الدول لصالح الدول المستغلة لتلك الأراضى.

الدراسة الثانية:(أمينة فوزى:٢٠١٩)[٢٩٤٢]:

بعنوان:"**أفضل دول الاستثمار**":

حيث أوضحت الدراسة أهم دول أفريقيا وفرص الاستثمار المتاحة بها، موضحة أفضل أماكن الاستثمار لمصر فى تلك الدول وقامت بسرد تلك الدول مثل: موريسيوس، شيسل، ليستو، وزامبيا وغيرها، كما أوضحت مميزات كل دولة والاستثمار بها.

الدراسة الثالثة: (عبد الفتاح حجاب: ٢٠١٨) [٢٩٤٣]:

بعنوان: "**دراسة قطاعات الاستثمار داخل القارة السمراء**":

أوضحت الدراسة أنه بالرغم من توغل الاستثمارات الأجنبية فى القارة الأفريقية من جانب كل من الصين وتركيا واسرائيل وبعض دول الخليج إلا أن القارة بمواردها وثرواتها الغنية لازالت بكراً للاستثمارات الجديدة منها التعدين والثروة المعدنية ومجال النفط والزراعة والثروة السمكية والعديد من المجالات التى تتميز بها مصر فنياً وعلمياً.

الدراسة الرابعة: (أحمد السيد: ٢٠١٨)[٢٩٤٤]:

بعنوان:"**سبل تشجيع الاستثمار العربى فى أفريقيا**":

تناولت الدراسة سبل تشجيع الاستثمار العربى فى أفريقيا وتضمنت أن أهم تلك الاستثمارات هى الاستثمارات التكاملية فى قطاعات الانتاج الزراعى والاستثمارات الإنتاجية فى قطاعات البترول والمعادن والسياحة، والاستثمارات الداعمة فى المنشآت الأساسية.

الدراسة الخامسة: (نرمين سليمان: ٢٠٠٨)[٢٩٤٥]:

(٢٩٤١)ليستر براون "تقرير" الاستيلاء على الأرض جزء من صراع القوى العالمية على الأمن الغذائي، ٢٠١٦.
(٢٩٤٢)أمينة فوزى ، أفضل دول الاستثمار، عام ٢٠١٨، بحث تحديث يناير ٢٠١٩.
(٢٩٤٣)عبد الفتاح حجاب، دراسة قطاعات الاستثمار داخل القارة السمراء،على هامش منتدى أفريقيا ، تقرير، ٢٠١٨.
(٢٩٤٤) احمد السيد،سبل تشجيع الاستثمار العربى فى أفريقيا،المصرف العربى للتنميةالاقتصادية فى أفريقيا، عام ٢٠١٨.

بعنوان:" **الاستثمار الزراعى المصرى فى أفريقيا وسبل تحقيق الأمن الغذائي**":

أوضحت الدراسة مجالات الإستثمار الزراعي فى أفريقيا متمثلة فى مجال الثروة السمكية وامتلاك القارة للمسطحات المائية وتميز مصر بالخبرة الفنية والبشرية، ومجال المياه العذبةوكيفية استثمارها والمحافظة عليها واستغلالها فى النشاط الزراعى واستقراره.

الدراسة السادسة: (وليد جاب الله: ٢٠١٨)[٢٩٤٦]:

بعنوان:"**استثمار وأموال، ترحيب اقتصادي بتأسيس كيان جديد للاستثمار الزراعي فى أفريقيا**":

حيث أوضحت الدراسة أن أفريقيا تمتلك الأراضي الخصبة والمياه الوفيرة ومصر تشترك مع هذه الدول فى الكوميسا وغيرها من التكتلات مما يساعد على زيادة مساهمة مصر ودورها فى الاستثمارات فى أفريقيا ويحقق لتلك الدول ومصر من الإنتاج،مما يساهم فى تحقيق الأمن الغذائي لهما.

الدراسة السابعة: (بشير فوفانا: ٢٠٠٥)[٢٩٤٧]:

بعنوان:" **معالم القطاع الزراعى فى سيراليون وأهم مشاكله ووسائل التغلب عليها**":

تناولت الدراسة فيها قطاع الزراعة فى سيراليون وهيكلته وتطوره وأهم المحاصيل التى يمكن إنتاجها مقارنة بكل من نيجيريا وغينيا ومقارنة تلك المحاصيل من ناحية المساحة والإنتاجية مع بعضها مما يتضح معه إمكانية استفادة مصر من تلك المساحات غير المستغلة للمحاصيل التى تمتاز بها تلك الدول، وأيضاً تراجع إنتاجية الهكتار بها.

وأوضحت الدراسة بالرغم من ذلك فإن تلك الدول وخاصة سيراليون بها عجز فى الميزان التجارى الزراعى ووجود فجوة غذائية بها نتيجة تدهور الأراضى الزراعية وكذا الزيادة السكانية بها، والحاجة إلى الاستثمارات وادى هذا إلى زيادة العجز فى الميزان التجارى الزراعي، ومن ثم زيادة الاعتماد على الخارج وسوء التغذية ونقص الغذاء.

وأوضحت الدراسة مجموعة من المعوقات التى تسبب ذلك سواء معوقات طبيعية أو معوقات فنية، أو معوقات مالية وإدارية وتمثلت معظم مشاكل قطاع الزراعة فى مشكلة التمويل والرى وغيرها من المشكلات الفنية الزراعية والتى يمكن أن تمتاز بها مصر وتساهم فى حلها وتؤدى إلى زيادة الإنتاج ومضاعفته بل وتحقيق فائض فى بعضها يمكن أن يساهم فى حل بعض مشاكل الغذاء لمصر.

يمكن إرجاع عوامل غياب التنمية ومعوقاتها فى أفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

<u>أولاً : العوامل الداخلية:</u>[٢٩٤٨]

(٢٩٤٥)نرمين سليمان، الاستثمار الزراعى المصرى فى أفريقيا وسبل تحقيق الأمن الغذائي، ٢٠٠٨.

(٢٩٤٦)وليد جاب الله، استثمار وأموال، ترحيب اقتصادي بتأسيس كيان جديد للاستثمار الزراعي فى أفريقيا، ٢٠١٨.

(٢٩٤٧)فاطمة محمد بشير فوفانا، معالم القطاع الزراعى فى سيراليون وأهم مشاكله ووسائل التغلب عليها، رسالة ماجستير، (معهد البحوث والدراسات العربية، ٢٠٠٥).

(٢٩٤٨)الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، نظرة جغرافية، مجلة الجامعة الاسمرية، عام ٢٠١١.

تتمثل أهم المعوقات التى تقف دون تحقيق تنمية شاملة للقارة فى اشكالية التخلف الاقتصادى والاجتماعى وكذا اشكالية الحدود وإنعكاساتها على التوافق السياسي الأفريقي ولعل التساؤل الذى يطرح هنا هو إلى أى حد تساهم هذه الاشكاليات فى الحيلولة دون تحقيق القارة الأفريقية لنهضة شاملة .

(١) إشكالية التخلف الاقتصادي والاجتماعي:

رغم الفقر الذى باتت تعرف به القارة لدرجة أصبح سمة يتصف بها أغلب سكانها إلا أن الثروات الطبيعية التى تتمتع بها المنطقة هى الأكبر على مستوى قارات العالم ولعل هذه الثروات هى السبب الرئيسي فى الاستعمار المستمر ووضعها المتخلف والتابع لوصاية الدول الامبريالية فاقتصاديا تمتلك أفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الفلاحية فثلثى سكان القارة يعملون بالزراعة تقريباً وتساهم بحوالي ٢٠-٦٠% من إجمالي الناتج القومي لكل دولة أفريقية، كما أن التنوع البيئي والمناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الزراعي ففى المناطق الاستوائية يتم زرع القهوة والأناناس والكاكاو والنخيل وفى مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ والفول السودانى والفلفل وفى مناطق الصحراء تزرع التمور والبلح والقطن وفى حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم والحمضيات والزيتون بالإضافة إلى الخضراوات كما أن أفريقيا تتميز بثروة غابات هائلة، إذ تساهم صناعة الأخشاب بنحو ٦% من إجمالي الناتج القومي للقارة الأفريقية وتتوفر الاخشاب بجودة عالية وتتركز فى كل من: أفريقيا الوسطى والجابون والكنغو والكاميرون إذ يتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوروبى وإسرائيل واليابان أما فى المجال البحري فالدول الأفريقية يتوافر بها مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج ٤.٥ مليون طن من الأسماك فى منطقة غرب أفريقيا.

ومن جانب آخر تمتلك أفريقيا كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد فى جنوب أفريقيا وزيمبابوى وشرق السودان والنحاس المتواجد فى زامبياوالسودان والكنغو، والبترول فى كل من ليبيا والجزائر ومصر والسودان ونيجيريا وغينيا الاستوائية، وتمتلك أفريقيا لوحدها ما يناهز ١٢٤ مليار برميل من احتياطى النفط أى بنسبة ١٢% من نسبة الاحتياطى العالمي وتمتلك أيضاً على مخزون هائل من اليورانيوم الموجه للصناعات النووية بجنوب أفريقيا والنيجر وناميبيا وتمتلك أفريقيا وحدها نسبة ١٨% من إجمالي الناتج العالمي لهذه المادة وتخزن احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياطى العالم، كما أن أفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين للماس عالمياً بما يناهز نحو ٤٠% من إجمالي الماس فى العالم ويتركز فى كل من دول انجولا وبتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا وناميبيا ، والغريب فى الأمر أن بعض الحروب الأهلية بالقارة تم تمويلها بهذه المادة لدرجة أصبح يطلق على الماس القادم من تلك المناطق بالماس الدم .

إلا أنه بالرغم من هذه الامكانيات الهائلة ظلت أفريقيا متخلفة اقتصادياً لعدد من الأسباب أبرزها عدم الاستقرار السياسي والانقلابات العسكرية المتوالية وعدم وجود خطط اقتصادية مدروسة لاستغلال تلك الثروات التى تزخر بها القارة وكذلك نقص الخبرة، وندرة الكفاءة الفنية وقصور وسائل النقل والمواصلات وهشاشة البنية التحتية.

أما اجتماعياً فعلى صعيد التعليم تتميز أفريقيا بانخفاض مستوى التعليم حيث مازالت بعض شعوب أفريقيا تعانى من الأمية بنسب مرتفعة تصل إلى ٥٠ ، ٦٠ بالمائة فى العديد من الدول الأفريقية، الأمر الذى يهدد دول القارة فى سلامة بنيانها الاجتماعي. كما أن الدول الأفريقية تصنف فى مستويات متدنية على المستوى الصحى وتتفشى فيها أمراض فتاكة أدت إلى حدوث وفيات بأعداد هائلة كالايبولا والملاريا والكوليرا والسيدا بالاضافة إلى انخفاض فى مستوى المعيشة وسوء التغذية والجهل بوسائل الوقاية والمبادئ الصحية العامة ونقص الأطر الصحية والطبية.

(٢) إشكالية الحدود وإنعكاساتها على التوافق السياسي الأفريقي:

ترجع المشكلات التى خلقتها الحدود المرسومة بين الدول الأفريقية إلى الطريقة التى إتبعها الأوربيون فى تقسيم أفريقيا فيما بينهما أثناء مؤتمر برلين ١٨٨٥ حيث لم تراعى الدول الأوربية أى اعتبارات خاصة بالأفارقة مثل التجانس العرقي واللغوى والتكامل الاقتصادى والإرث الحضارى، كما أن الدول الأفريقية لم تعط لها أى فرصة لإبداء رأيها، وإنما لعبت المنافسة والتسابق والاستحواذ على مناطق النفوذ دوراً هاماً فى وضع الحدود.

وبعد إجراء عملية التقسيم لوحظ أن ٣٠% من الحدود السياسية فى افريقيا هى حدود متمشية مع خطوط الطول والعرض وهو ما يسمى بالحدود الفلكية، ولذلك يمكن القول أن الحدود رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات فى مؤتمر برلين ١٨٨٥ وقد ترتب على هذه الحدود عدة مشاكل بين الدول ونزاعات عقب فترة الإستعمار، وخاصة تلك الدول التى لها قبائل رعوية، فكثيراً ما يتعدى الرعاة حدود دولتهم إلى الدولة المجاورة.

ومن خلال دراسة الخريطة الجيوسياسية لأفريقيا تتضح هذه الحقائق:

- أن عدد كبير من الوحدات السياسية التى أنشئت لا ترقى لاعتبارها دولة لأنها لا تمتلك كل مقومات الدولة.
- أن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجم عنه قيام وحدات سياسية مجزأة ومصطنعة لأنها لا تشمل فى الواقع على أقسام بشرية أو طبيعية أو اقتصادية يمكن أن يبررها وجودها كدولة مستقلة .
- لم يراعى عند وضع الحدود الانسجام بين مساحة الأرض وعدد السكان وحجم الامكانيات، مثلاً لو أخذنا منطقة غرب أفريقيا فشعوبها تربطهم سمات وأصول مشتركة عرقياً وثقافياً، نجدها قد قسمت إلى عدة دويلات صغيرة.

(٣) العوامل الطبيعية :

تعد القارة الأفريقية واحدة من أكثر القارات تعرضاً للتغيرات والتقلبات المناخية وهذا ما يتسبب فى غياب القدرة على التكيف فى العديد من القطاعات الأقتصادية الرئيسية فى أفريقيا، مما يساهم فى تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية كالفقر المضجع ومحدودية الحصول على رأس المال بالإضافة إلى تدهور النظم الايكلوجية وبخاصة الجزء الجنوبى من القارة والذى شهد فى السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرر القطاع الزراعى والفلاحى فى عدة أجزاء من القارة كإقليم دارفور بالسودان – مالى – الصومال وغيرهامن المناطق التى تشهد حالة الجفاف والتصحر فى ربوع القارة.

(٤) العوامل المجتمعية :

إن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذى يؤدى إلى غياب التنمية ويرجع ذلك الى العجز عن توفير الاستقرار السياسي نتيجة فقدان دورها الاساسي المتمثل فى تلبية المطالب للمواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرد والدخول فى صراعات من أجل الحصول على الموارد نتيجة للتهميش والشعور بالاقصاء وتردى شرعية النظام السياسي خاصة فى الدول المتعددة الأعراق والاثنيات، فعجز هذه الدول راجع إلى مساهمتها فى تغييب عنصر الهوية الجامعة بفعل شخصنة الدولة وتسخيرها لخدمة أقليات وجماعات معينة يحتكرون السلطة والثروة.

ولعل أبرز مثال على ذلك : ما يحدث من صراعات داخلية فى السودان مثل نزاع دارفور وهو نزاع قائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش من حيث السياسات التنموية والخلل فى ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التى لم تكن فى المستوى وتميزت بالعشوائية، فبالرغم من ارتفاع معدل النمو الاقتصادى من ١٩٩٥م إلى ٢٠٠٩م بعد اكتشاف النفط بالسودان فإن حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة من دخل صادرات هذا المورد بطريقة فعالة نتيجة مواصلة إتباع النموذج الاقتصادى الرأسمالي نفسه الذى ساد أثناء حكم الاستعمار كذلك اهمال تراجع وانخفاض الانتاج لصالح الانتاج الصناعي.

(٥) العوامل السياسية:

إن السبب الرئيسي الذى أدى إلى تغيب عنصر التنمية الاقتصادية فى القارة راجع إلى إنشغال القوى السياسية بالسلطة بدلاً من التركيز فى مواضيع ومجالات التنمية الإقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب من بينها: التمرد، العصيان المدنى، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية وهذه الأخيرة تعد من سمات القارة الأفريقية، حيث كانت تتم الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش واستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب التى لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ساد فى كل من أوغندا فى ديسمبر ١٩٩٩م وغينيا بيساو ٢٠٠٣م والسودان ٢٠١٩ ومن هنا تظهر سيطرت المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الإقتصادية وتفشى الفساد وتغلغله فى كل الأجهزة السياسية داخل الدول الأفريقية.

كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية الاقتصادية فى أفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لأن الواقع يؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب وليس بطبيعة النظام الحزبى، فلا يهم إن كان أحاديا أو تعدديا ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول وتقديم البرامج والبدائل لايجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

اعتمدت معظم الدول الأفريقية على نظام الحزب الواحد استكمالاً لمسيرة النضال الثورى للحزب الذى ساهم فى تحرير البلاد من المستعمر، وبذلك أخذ على عاتقه إتباع الاستقلال السياسي بالتحرر الاقتصادى، ولكن لم تنجح تلك الأحزاب سواء فى تحقيق التنمية ولا فى ضمان الاستقلالية وإنما حافظت على نهج المستعمر وفى الوقت نفسه حققت مصالحه بالوكالة .

(٦) العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

إن أكبر معوقات التنمية الاقتصادية فى افريقيا ترتبط بعدم توافر خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة فى مجال الاستثمار وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الأفريقية وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارةبعيدة عن الوضع الأمثل إلى جانب عدم الاهتمام الكافى بمستوى التدريب التقنى والفنى وبالتالي غياب يد عاملة أفريقية مؤهلة.

إن مؤشر الفقر فى البلدان الأفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية الأخرى حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد فى اليوم حوالى ٤٦% من إجمالي سكان القارة.

هذا بالرغم من التحسينات الكبيرة فى نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا فى السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل فمن بين التحديات الاقتصادية التى تعانيها أفريقيا نجد إنخفاض اليد العاملة فى قطاعات النمو وتمركز معظم العاملين فى مجال الزراعة، ولكن نظراً للتقلبات المناخية فإن القارة عرفت انخفاضاً فى مستوى الانتاج الزراعي، ومن ثم لمتتمكن من توظيف المواطنين ولا تحسين دخلهم الفردى فى الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثر الجانب الاقتصادى فى القارة الأفريقية إلى غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيين فى أفريقيا بتبنى مشاريع التنمية الوطنية بما فى ذلك استراتيجيات الحد من الفقر.

<u>ثانياً : العوامل الخارجية:</u>

لايمكن حصر المعوقات الخارجية للتنمية فى الاستعمار التاريخى فحسب فاليوم لم تعد أفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هى كذلك محل تنافس من قبل أقطاب دولية أخرى عبر الشركات متعددة الجنسيات، وضغوط المؤسسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الأفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط إحتلالي حديث، يتم بواسطة الغزو الثقافى والاقتصادى لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبري.

لذا فإن إثارة المشكلات وتعددية النزاعات والصراعات ومحاربة الارهاب ما هى إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها بقصد إبقاء دول القارة فى إستهلاك مستمر لمنتجات الشركات الغربية، أضف إلى ذلك أن الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل القارة الأفريقية .

أما مساهمة أفريقيا فى التجارة الدولية فتقدر بنسبة ٢% فقط مقارنة بآسيا وأمريكا اللاتينية اللتان تساهمان بـ ١٧% و ٥% على التوالي، هنا يتضع فارق تهميش القارة الأفريقية من حيث التجارة الدولية، وهى التى تشكل نسبة ٦٠% من دخلها، إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى ١٥% فقط.

وإنطلاقاً من ذلك يظهر أن كلاً من العاملين الداخلى والخارجى يساهمان فى عرقلة المسيرة التنموية اقتصادياً فى أفريقيا فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبها عمقت من أزمة القارة اقتصادياً، زيادة على مخلفات الاستعمار الذى تسبب فى تفكيك البنية التحتية للدولة وعطل نموها، وبالتالي أبقى الدول الأفريقية فى مرحلة الإنتاج بدلاً من التصنيع .

الموارد المتاحة و فرص الإستثمار فى إفريقيا

أولاً : الموارد الأفريقية :

تمتلك البلدان الأفريقية موارد كبيرة فى جميع الميادين فهى تمتلك ثانى اكبر مساحة خضراء فى العالم ، إضافة إلى إمتلاكها مقومات الاستثمار فى مختلف المجالات فهى غنية بمواردها البشرية والمادية وتتميز بموقعها الاستراتيجي مما يجعلها محل إهتمام ونشاط دولى لكثير من الدول الطامعة والراغبة فى استغلال مواردها مما يجعل أفريقيا مجالاً خصباً للنشاط الاقتصادي والاجتماعي المستقبلي لكثير من الدول.

أهتمت الدول الأفريقية بتهيئة بيئاتها الاستثمارية وخاصة جنوب الصحراء التى ظلت تعانى أوضاعاً ساسية غير مستقرة، إضافة إلى ضعف أسس النمو وعدم ملاءمة كثير من السياسات الاقتصادية المطبقة فيها لذلك سارعت الحكومات الأفريقية من خلال أجهزتها المعنية إلى إيجاد بيئات استثمارية مناسبة فقامت بمراجعة سياستها الاقتصادية ونظمها الاستثمارية وسنت العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التى تشجع الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيئات والمؤسسات التى تخطط له وتنظمه. ووضعت امتيازات كثيرة منها: تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته والتحوط لما يمكن أن تتعرض له الاستثمارات من مخاطر والعمل على تقليلها والشفافية فى توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته وتبسيط الاجراءات وتقديم ضمانات بحرية نسبة المساهمات ونقل الأموال للخارج، إضافة إلى الاعفاءات من بعض الضرائب الجمركية والربحية وغيرها. فى ظل هذه التوجهات الجادة للحكومات وحرصها على جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها تسابقت الدول والشركات والمؤسسات نحو أفريقيا، وتدفقت الاستثمارات حتى بلغ حجم الاستثمار المباشر مستوى قياسياً قدر بحوالي ٥٣ مليار دولار أواخر عام ٢٠٠٧م، يتوقع أن يصل إلى مئات المليارات من الدولارات وهو ما يمكن أن تترتب عليه نتائج مدمرة لاقتصاد الدول الأفريقية إن لم تكن ثمة محددات لقبول تلك الاستثمارات وضوابط لتوجيه مساراتها.

عناصر فرص الاستثمار فى أفريقيا:[٢٩٤٩]

البلدان الأفريقية تمتلك موارد كبيرة وفى جميع الميادين: الموارد المعدنية والنفطية والموارد الزراعية والموارد السمكية وموارد الغابات، ولكن هذه الموارد لا تستغل للأسف بطريقة مفيدة فى أفريقيا وهذا يشكل فرصة كبيرة ضائعة لأفريقيا و هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية بجانب فرص أخرى متاحة فى مجال بناء المنشآت الأساسية والبنية التحتية كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانى وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات لإمداد الماء ومنشآت أساسية أخرى فى مجال الخدمات المختلفة أو إعادة تأهيل وبناء الذى تقادم عهده من ذلك.

(٢٩٤٩)تقرير صادر من وحدة ايكوندست للمعلومات المحدودة نظرة على أفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية، ٢٠١٦.

إن الموارد البشرية تعد أهم مجالات الاستثمار التى تقاس بها ثروة الأمم فهى على رأس المكونات الرأسمالية والأصول المؤثرة فى الوضع الاقتصادى و الإجتماعى للدول وقد أصبح العنصر البشرى ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، وأفريقيا التى يبلغ عدد سكانها قرابة ١٠٥٠ مليون نسمة لا يزال الاستثمار فيها محدوداً فى مجال التنمية البشرية برغم اهتمام بعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع والبيئة والصحة وزيادة معرفة الفرد والارتقاء بدرجة وعيه وقدراته عن طريق التعليم والتدريب.

وبالنسبة للموارد الأخرى غير البشرية فإن أفريقيا تتميز بموقعها الجغرافى وبمساحة إجمالية تبلغ ٣٠.١٩٠ مليون كم٢ تمتلك أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستراتيجية، فمن بين ٥٠ معدناً هاماً فى العالم يوجد ١٧ معدناً منها فى أفريقيا باحتياطيات ضخمة. وهى تملك النسبة الأكبر من احتياطى "البوكسيت والفروكروم والكوبلت والماس والذهب والمنجنيز والفوسفات والمعادن البلاتينية والتيتانيوم والفاناديوموالنحاس والحديد والبوتاسيوم والنيكل والزنك".

كما أنها تتمتع بامكانيات هائلة فى مجال الزراعة تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء فهى تشتهر بمواردها المائية حيث يجرى فيها ١٣ نهراً إضافة إلى إرتفاع معدلات سقوط الأمطار فى بعض مناطقها المناخية المتنوعة ومخزونها الضخم من المياة الجوفية، وتقدر الطاقة الكامنة للرى فى القارة الأفريقية بأكثر من ٤٢.٥ مليون هكتار مع مراعاة الطاقة الكامنة للرى لكل من الأحواض والموارد المائية المتجددة .

ونظراً لإتساع رقعة أفريقيا الجغرافية فأنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية وبمواسم زراعية متنوعة وهو ما يجعل منها بيئة ملائمة لزراعة وانتاج المحاصيل والحبوب والخضراوات وتقدر نسبة مساحة الأراضى الصالحة للزراعة فيها بحوالى ٣٥% من إجمالي مساحة القارة ويستغل منها ٧% فقط فى الزراعة بشتى أنواعها، ولا تزيد مساحة الزراعة المرورية فى الجزء الواقع جنوب الصحراء من أفريقيا عن ٥٠كم٢ من إجمال ٢٣ مليون كم٢ فالاستثمار فى المجال الزراعى يعد من أفضل الخيارات التى تقدمها أفريقيا للمستثمرين للاسهام فى تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي فى أفريقيا.

وفى مجالات الطاقة ومصادرها فإنه بالرغم من ضخامة الطاقة الكهرومائية الكامنة الهائلة فى أفريقيا والتى تناهز ١٧٥٠ تيراواط/ساعة ورغم إمكان ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، لا يستغل حالياً سوى نسبة ٥% من هذه الطاقة الكامنة وهو أحد القطاعات الواعدة من أكثر القطاعات الخصبة للاستثمار والتقدم بالنسبة للدولة.

وهى بالنسبة للنفط والغاز تعد المنطقة الأخيرة فى العالم التى يوجد بها احتياطى هائل، ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين ٧% و ٩% من إجمالى الاحتياطى العالمي ما يوازى ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليار برميل خام حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة فى كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية وهو أسهل وأسرع فى استخراجه وسهولة نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن ترسوا عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير بحيث تصبح مشتقاته جاهزة

للتحميل والتصدير مباشرة وهو ما يحقق وفراً اقتصادياً مشجع للمستثمرين، كما يعد النفط الخام المستخرج من أقليم خليج غينيا من النوعيةالممتازة.

وبالنسبة لقطاع الصناعة فى أفريقيا فإن الاستثمار به ضعيفاً لذا تحرص دول أفريقيا فى مجال الصناعة على تعميق وتطوير شراكات استثمارية، وقد جاء مؤتمر القمة الأفريقية العاشر تحت شعار (التنمية الصناعية فى أفريقيا) تأكيداً لأهمية التوجه نحو تطوير قطاع الصناعة الذى لا يزال الاستثمار فيه ضعيفاً حيث أن مخرجات القطاع الصناعى بالقارة لا يتعدى نسبة ٢% من الإنتاج العالمى وصادراتها الصناعية تبلغ نسبة ١% فقط من إجمالي الصادرات العالمية، بالرغم من أنها كما تقدم خلافاً لما يحصل فى أجزاء أخرى من العالم تعتبر أفريقيا أغنى القارات من حيث الموارد والمعادن الطبيعية بما فى ذلك الكثير من الموارد الصناعية والزراعية التى يمكن أن تكون محركاً للنمو الاقتصادى والتنمية إذا ما تم استخدامها على نحو فعال ومتوازن فالقطاع الصناعي فى أفريقيا أكثر القطاعات حاجة إلى الامكانات الفنية والمالية والمعلومات والخبرات حول تنفيذ البرامج الخاصة بالتنمية الصناعية وحرصاً على مشاركة المستثمرين فى تسريع التنمية الصناعية فى أفريقيا، نظم المؤتمر الثامن عشر لوزاراء الصناعة الأفريقيين ٢٤–٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨م فى دوربان بجنوب أفريقيا منتدى يجمع الفاعلين الأفريقيين وغير الأفريقيين قرابة ٨٠ مسئولاً تنفيذياً من الشركات الأفريقية الكبرى والمتعددة الجنسيات العاملة فى أفريقيا للحصولعلى مساهماتهم بخصوص التحول الصناعى الأفريقي واستراتيجية التنفيذ كما يجب أيضاً الاهتمام بالصناعات الاستخراجية وفتح مجال الاستثمار بها .

تلك بعض مجالات الاستثمار التقليدية فى أفريقيا بالإضافة إلى المجالات الحديثة حيث تشمل:

(١) تنفيذ استخدام التكنولوجيا فى إدارة الهيئات والجهات الحكومية لسرعة الإنجاز وتحقيق الاتصالات السريعة والمباشرة وتنفيذ الشبكة الالكترونية وبناء منصة تسمح بالتفاعل بين المواطنين والحكومة من خلال تنفيذ الحكومة الالكترونية، وهذا يمثل فرصة هامة للاستثمار لاطلاقه قبل هذه المنصات ذات العائد المرتفع.

(٢) التجارة الالكترونية حيث لا تزال أفريقيا فى المراحل المبكرة من التجارة الالكترونية ومن أكبر التحديات التى تواجه هذا القطاع هو الاتصال عبر الانترنت مما يتيح فرصة كبيرة فى هذا المجال لتوفير خدمة سهلة الاستخدام للعملاء سوف تساهم فى تحقيق دفعة قوية.

(٣) المشتريات والخدمات اللوجستية حيث تفتقر القارة إلى الخدمات اللوجستية التى تواجه أفريقيا ولذا فإن توفير تلك الخدمات من نقل المشتريات والسلع والمواد الأخرى من منطقة لأخرى ومن مناطق الانتاج إلى مناطق الاستهلاك أو التصدير تساهم فى توفير مجالات للتنمية والرقي من خلال تقديم المعدات اللازمة.

(٤) خدمات جمع البيانات حيث تفتقر أفريقيا للبيانات القيمة مما يجعل فرص الاستثمار فى جمع وترجمة البيانات وتوفيرها للدول وللشركات الدولية تحتاج إلى مثل هذه البيانات حتى تتمكن من تمويل المشروعات وتحديد حجمها وانتاجها وتسويقها وتوفير البنية اللازمة لها بناء على ذلك. وإنشاء شركات أو مؤسسات بالدولة سوف يوفر كثير من البيانات اللازمة للتخطيط والاستثمار وتحقيق النمو وتوفير أموالاً طائلة.

(٥) الاستثمار فى الاسكان حيث تواجه أفريقيا مشكلة فى الاسكان خاصة فى المناطق الحضرية التى يرغب الناس العيش بها بدلاً من المناطق الريفية والصحراوية، لذا تحتاج إلى المساكن والخدمات والطرق والاتصالات مما يتحقق معها التنمية والتقدم والرفاهية.

(٦) تحتاج إلى المكتبات والكتب الالكترونية للطلاب والثقافة ورفع المستوى الاجتماعي والثقافى للسكان حيث تتطلب المكتبات الكثير من التمويل والبنية التحتية لتوفير أجهزة الجوالات والحواسب مما يجعل الاستثمار فى هذه المجالات فرصة كبيرة.

(٧) الاستثمار فى الخدمات المالية والمصرفية وهو يعد من أفضل أنواع الاستثمار خاصة فى مجال البنوك والشركات الأفريقية وأيضاً فى صناديق الاستثمار ووكالات أبحاث السوق.

(٨) الدعم فى مجال الزراعة حيث تعتمد أفريقيا على الزراعة بشكل كبير كمصدر أساسي للدخل والعملات الأجنبية وبالتالى فإن الاستثمار فى الزراعة من استخدام التكنولوجيا ودعم المزارعين من خلال إدارة السلع الزراعية الأساسية.

(٩) أفريقيا بما فيها من نحو أكثر من مليار سوق هام للسلع سواء الزراعية والغذائية والسلع الصناعية وهى مجال خصب لكثير من الدول لتصدير تلك السلع للسوق الأفريقية وغزوها.

البيئة الاستثمارية :[٢٩٥٠]

يحتاج الاستثمار إلى بيئة مواتية تحفز المستثمرين من حيث تقليل درجة المخاطر التى يتعرضون لها وهذه المخاطر متنوعة منها ما هو مخاطر قطرية لا يستطيع المستثمر تجنبها مثل تراجع معدلات النمو الاقتصادى وانهيار المشاريع التنموية وتدهور أسعار صرف العملة الوطنية وكلها مؤشرات كلية تؤثر على عوائد الاستثمارات بدرجات متباينة. أما المخاطر التى يمكن تجنبها فتشمل ما يحيط بالاستثمار من عوامل داخلية مثل السعة والتنظيم الإدارى وعلاقات الإنتاج. يستطيع المستثمر تنويع استثماراته مما يقلل من المخاطر التى يتعرض لها.

تتكون البيئة الاستثمارية من عدة عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية تؤدى إلى الاستقرار الشامل فى كل مناحى الحياة مما يساعد فى جذب الاستثمار المباشر وغر المباشر بأنواعه المختلفة لأن التوقعات تلعب دوراً محورياً فى القرار الاستثماري وتعتبر البنى التحتية الإنتاجية والتسويقية من أهم تلك العوامل.

وحيث تعانى دول العالم النامى وخاصة الدول الأفريقية من مشاكل عديدة تجعل معظم هذه الدول غير جاذبة للاستثمارات الأجنبية بل طاردة لرأس المال الوطنى ومجموع تلك العوامل تشكل مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية للاستثمار وقد تكون تلك البيئة تؤدى إلى تحقيق مناخ جاذب للاستثمار وحافزاً له أو طارد للاستثمار.

تشمل الاستثمارات المصرية فى أفريقيا مثل قطاعات البناء والتشييد، والمواد الكيماوية والتعدين والمستحضرات الطبية والدوائية والاتصالات والمكونات الالكترونية والخدمات المالية.

(٢٩٥٠)تجمع التنمية لدول الجنوب الأفريقي، مجلة أفريقيا قارتنا، نوفمبر، ٢٠١٣.

وتعتبر كل من الجزائر، السودان، ليبيا، نيجيريا، المغرب، أثيوبيا، سوازيلاند، تنزانيا، كينيا، كوت ديفوار أهم الوجهات المصرية للإستثمار الأجنبي المباشر فى أفريقيا.

يوضح الجدول رقم (٦) الدول الأكثر جذباً للإستثمارات حيث المناخ الاستثماري والبنية التحتية والسوق والعمالة وغيرها من متطلبات النجاح وحيث تأتى مصر فى المرتبة السادسة بينما تحتل تونس المرتبة الأولي وبنسة ٤٢.٢% من الشروط التى تحدد نوعية وبيئة الاستثمار وتنظيمه لدى كل دولة بالإضافة إلى الأخذ فى الإعتبار كل مؤشر معدل النمو الاقتصادى وعدد السكان وخطط التنمية.

جدول (٦): ترتيب دول أفريقيا حسب توفر بيئة العمل الجاذبة للإستثمار

الدولة	المرتبة	%
تونس	الأولى	٤٢.٢
بتسوانا	الثانية	٣٤.٩
جنوب أفريقيا	الثالثة	٣٢.٩
ناميبيا	الرابعة	٣١.١
المغرب	الخامسة	٢٩.٢
مصر	السادسة	٢٥.٩
الجزائر	السابعة	٢٤.٧
رواندا	الثامنة	٢١.٥
غانا	التاسعة	٢١.٠٠
نيجيريا	العاشرة	١٩.٧

المصدر: مؤتمر ريادة الأعمال العالمي – ٢٠١٨

مناخ الإستثمار فى أفريقيا :[٢٩٥١]

وبدراسة المناخ الاستثمارى للدول الإفريقيةحيث يشمل الظروف الاقتصادية المكونة لكل دولة سواء الداخلية أو الخارجية والأسواق والأسعار والسياسة الإقتصادية بالإضافة إلى سياسة الاستثمار والضرائب والقوانين والإجراءات وغيرها والتى أمكن حصرها فى إحدى عشر نقطة لتعبر عن هيكل وتكوين المناخ الاستثماري ويمكن ترتيب دول

[٢٩٥١] على جديل الكبتى ، تنزانيا فى أفريقيا نموذج الاستقرار السياسي والتعايش الدينى، ابريل ٢٠١٥.

أفريقيا حسب سهولة ممارسة الأنشطة بها عام ٢٠٠٩ وكانت مورشيوس ثم يليها جنوب افريقياوبوتسوانا همم الدول الأولى فى مناخ وسهولة الاستثمار وتأتى كلاً من غينيا بيساو وأفريقيا الوسطى وأخيراً جمهورية الكنغو الديمقراطية فى نهاية الدول الأفريقية ذات المناخ الجيد للإستثمار.

ومن العوامل التى تؤدى إلى تشويه البيئة الاستثمارية النزاعات الإقليمية والصراعات القبلية والنزاع حول السلطة وبروز العرقيات والأقليات وسعيها للحصول على نصيب أكبر فى السلطة والثروة، ومن جانب آخر فإن السياسات الاقتصادية لها دور مهم فى تحسين المناخ الاستثمارى ويشمل ذلك استمرارية السياسات الاقتصادية بشقيها النقدى والمالي ومدى ملاءمتها للاستثمار من حيث القوانين والتشريعات التى تشجع المستثمرين للدخول فى الأنشطة الاقتصادية المتنوعة مثل القطاع الزراعي والصناعي والانشاءات والخدمات. غير أن الاعفاءات والامتيازات التى تمنح للمستثمرين تعتبر مؤشرات مباشرة للمستثمرين من حيث حساب العائد من أى مشروع يرغبون فى إنشاءه.

تظهر بيانات مسوحات المستثمرين أن عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية والقيود على الاستثمار والفساد وعدم الاستقرار السياسي ذات تأثير سالب على الاستثمار الأجنبي المباشر. هذا يعنى أن هناك تشوهات فى البيئة الاستثمارية فى معظم الدول الأفريقية بعضها ذاتى مثل القيود على الاستثمار والفساد المالى والادارى ويمكن إزالتها فى إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى توفير عوامل مواتية للاستثمار. إن الاستثمارات الخاصة ذات حساسية مفرطة تجاه العوامل السالبة المذكورة أعلاه وتؤثر تلك العوامل على الاستثمارات لفترة زمنية طويلة لأن المستثمر يأخذ فى الاعتبار العوامل التاريخية والحالية، ثم يحدد على ضوء ذلك الاتجاهات المستقبلية، غير أن هناك عوامل ايجابية تصب فى صالح البيئة الاستثمارية مثل، اتفاقيات إزالة الازدواج الضريبي والاتفاقيات العالمية التى تمهد الطريق للاستثمارات الأجنبية. لعل الموارد الطبيعية المتاحة فى القارة الأفريقية وإمكانية استغلالها تعد من العوامل التى تزيد من الطاقة الاستيعابية لهذه الدول، والتى تتضمن مدى قدرة الاقتصاد على استيعاب استثمارات جديدة ومتنوعة وهذه القدرة تتحدد بدرجة نجاح المشروعات من حيث نوعية الإنتاج واستمرارية ووجود أسواق لمنتجاتها.

الهيكلة الاقتصادية وأثرها على الاستثمار:

حدث تحول كبير فى السياسات الاقتصادية على مستوى العالم فقد تحولت الأنظار عن المفاهيم الكينزية التى تؤمن على أهمية إدارة الطلب الكلي لتجاوز الأزمات الاقتصادية والذى يتكون من الانفاق العائلي والانفاق الاستثماري الخاص والانفاق الحكومى بالاضافة إلى صافى القطاع الخارجي ويمكن تحقيق ذلك عبر المضاعف. أدت هذه السياسات إلى بروز قطاع عام يستحوذ على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي ويسد الفرص أمام القطاع الخاص. بعد الركود التضخمي الذى أصاب الاقتصادات الأوربية وفشل سياسة المفاضلة بين التضخم والبطالة، إتجه الفكر الاقتصادى نحو التركيز على جانب العرض لمعالجة البطء فى النمو الاقتصادى ومشكلة البطالة وذلك عبر زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يفتح المجال واسعاً أمام وفرة السلع وتحسين نوعيتها. اقتضى تغيير نمط السياسات الاقتصادية عالمياً أن تعمل الدول النامية على إعادة هيكلة النشاط الاقتصادى بما يجعلها تتكامل مع الاقتصاديات العالمية فى

ظل التوجه نحو تحرير التجارة العالمية عبر منظمة التجارة العالمية واستيفاء شروط الانضمام لها. كان أسلوب الخصخصة أو التصرف فى المرافق العامة ذات الصيغة التجارية وإدخال التقنية الحديثة وتطوير علاقات الإنتاج هو الطريقة التى انتهجتها الدول الأفريقية من أجل الخروج من المأزق الاقتصادى الذى وقعت فيه فى ظل مديونية خارجية تقارب الخمسمائة مليار دولار.

ثانياً : مجالات الإستثمار فى إفريقيا :

تعددول أفريقيا هى المستقبل الجديد فى الأيام المستقبلية للاستثمار بها عن طريق رجال الأعمال وقطاعات الاستثمار الحكومية والعامة لكثير من الدول وخاصة من الدول الغربية وأمريكا وأيضاً بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والامارات ومصر حيث تعتبر أفريقيا هى مستقبل الاستثمار فى العالم وترتفع بها فرص الاستثمار لإنخفاض المخاطرة وارتفاع فرص النجاح والعائد مما يميز القارة عن باقى الأماكن فى العالم.

ويزيد من فرص النجاح للاستثمار فى أفريقيا أن القارة مازال جميع الموارد بما فيهم السكان موارد بكر خصبة لم يتم تطويرها أو استخدام معظمها مما يجعلها حقل خصب للتوسع والتحسين والتقنية حيث الأراضى الزراعية الشاسعة والتى لم تستغل بالرغم من خصوبة التربة وتوفر المياة والسكان إلا أن الوسائل البدائية منتشرة مع محدودية التكنولوجيا والمعدات وأساليب الإنتاج وإنخفاض رأس المال والموارد المالية والثروة جميعها جعلت الموارد تهدر ولا تساهم فى الإنتاج بالإضافة إلى الصراعات السياسية والخلافات والحدود والعوامل سواء الداخلية أو الخارجية تعد عائقاً أمام حسن استخدام الموارد واستغلالها.

أهم الدول الإفريقية الجاذبة للإستثمار هى:

(١) دولة موريشيوس: وهى تمثل أفضل دولة فى فرص وسهولة الاستثمار بها حيث تحتل المرتبة ٤٩ عالمياً حيث تمتاز بما يلي:

- سهولة الاستثمار بها من حيث الاجراءات والقوانين الخاصة بنقل الملكية .
- تهتم الدولة بقطاع الطاقة المتجددة.
- الاهتمام بنقل تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها.
- يقوم الاقتصاد بها على صناعة النسيج وصناعة السكر وعلى السياحة (حيث تتميز بوجود المناظر الخلابة والجو الرائع الجميل).

(٢) دولة سيشيل:

تتكون من ١١٥ جزيرة مما يجعلها تتربع على عرش السياحة فى أفريقيا وبذلك فمصدر الدخل الأساسي بها يكون من السياحة وتزدهر بها كل من الزراعة وصيد الأسماك وصناعة جوز الهند والفانيليا.

- قامت الدولة بجذب الاستثمار من خلال إلغاء الضرائب على الاستثمار.\
- خفض مرتبات العمال تشجيعاً على الاستثمار.
- تسهيل الإجراءات الخاصة بالاستثمار.

(٣) مملكة ليسوتو:

من أهم مجالات الاستثمار بها الثروة الحيوانية وصناعة المنسوجات والزراعة بالإضافة إلى استخراج الماس بعد اكتشافه بها وقامت الدولة بتشجيع الاستثمار من خلال تعديل القوانين التى تشجع وتعمل على جذب المستثمرين، وتعتبر من أفضل الدول حالياً فى مجال الاستثمار.

(٤) زامبيا:

تشتهر زامبيا بمجالات عديدة للاستثمار أهمها :

- التعدين وخاصة النحاس.
- الزراعة.
- قامت الدولة بوضع خطة اقتصادية للاهتمام بجذب المستثمرين لبعض القطاعات الأخرى مثل السياحة والطاقة الكهرومائية ومجال التعدين فى الأحجار الكريمة .
- قامت الدولة بتعديل قوانين الاستثمار وإلغاء الحد الأدنى لبداية الاستثمار فى مجال الأحجار الكريمة.
- قامت بتطوير النظام الالكترونى لمساعدة المستثمرين وسرعة حل النزاعات .
- توفير كافة السبل للاطلاع على القوانين الخاصة بالاستثمار من خلال شبكة الانترنت مما يسهل عملية الاستثمار بها .

(٥) دولة بتسوانا:

من الدول الفائقة فى معدلات التنمية حيث يصل معدل التنمية بها حالياً نحو ١٠% سنوياً وأهم مجالاتها استخدام الطاقة والتعدين وخاصة الماس وتتبنى الحكومة حالياً مشروع تنوع الصناعات وتقوم بعمل برنامج تشجيعي للمستثمرين من خلال القوانين والتشريعات التى تسهل وتشجع عمليات الاستثمار و تأسيس المنشآت الصناعية وإزالة كل العقبات والمشاكل التى تواجه سرعة إنجاز المشروعات الاستثمارية.

(٦) جنوب أفريقيا:

تعتبر مدينة نموتنغ بجنوب أفريقيا المحرك الاقتصادى الأول فى هذه الدولة حيث تضم أكبر منطقتين فى القارة الأفريقية يتحكمان فى التجارة ورأس المال وهم جوهانسبرج وبريتوريا، حيث تمثل جوهانسبرج أكبر ميناء تجارى فى القارة أما بريتوريا فهى مركز الصناعة الأول فى جنوب أفريقيا حيث مجالات الاستثمار فى التكنولوجيا والاتصالات وغيرها من المجالات الهامة.

كما توجد أيضاً مدينة كيب الغربية وهى تقدم كل أنواع الاستثمارات المتاحة فى جميع المجالات وبأقل الاجراءات ويمكن أن يقوم المشروع بتكامل ويحقق النجاح والاستمرار حيث يوجد ميناء كيبتاون أكبر الموانى بها.

(٧) أنجولا:

تم وضع العديد من القوانين التى تسهل عملية الاستثمار الأجنبي وعمل المشاريع الضخمة فى أنجولا خاصة بمدينة لاوندى حيث أصبحت المدينة مركز للاستثمار الأجنبي ومصدر هام للاقتصاد الخاص بدولة أنجولا من خلال برنامج اقتصادي يهدف إلى جذب المستثمرين الأجانب وزيادة الاستثمارات.

(٨) دولة تونس:

تونس من الدول التى بها مجالات وقطاعات عديدة متاحة للاستثمار الأجنبي مثل الزراعة والصناعة والتعدين لذا قامت الدولة بوضع برامج اقتصادية لتسهيل العمل على المستثمرين.

(٩) المغرب:

يوجد فى كازابلانكا مجالات عديدة للاستثمار الأجنبي حيث قامت دولة المغرب بوضع برنامج لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي.

(١٠) دولة كينيا:

حيث تم بناء أول مختبر بقارة أفريقيا للاختراعات الجديدة خاصة فى مدينة نيروبي.

(١١) نيجيريا:

حيث قامت دولة نيجيريا بإزالة كافة المعوقات أمام الاستثمار الأجنبي وتتنوع مجالات الاستثمار بها مثل الاستهلاك الغذائي والبنوك واستخدام التكنولوجيا.

(١٢) رواندا:

حيث واجهت الدولة ظروف الحرب الأهلية وتفشى الأمراض والأوبئة وذلك بالتخطيط وتذليل كل العقبات أمام المستثمر الأجنبي حتى أصبحت ثاني دولة أفريقية من حيث الاستثمار الأجنبي بها.

(١٣) دولة ناميبيا:

قامت الدولة بتقديم كافة المزايا وإصدار قوانين وتشريعات لحماية المستثمر الأجنبي وتسهيل إجراءات إقامة المشروعات حتى أصبحت من أفضل الدول على المستوى القارى .

(١٤) دولة غانا :

حيث نشطت الدولة بالقيام بتشجيع القطاع الخاص بها على الاستثمار والمشاركة فى النشاط الاقتصادى الذى حرصت الدولة على تنوعه بعد أن كان اقتصاد يقوم على الزراعة. فسنت القوانين التى تحمى الاستثمار وتذلل العقبات فى مختلفالمجالات وخاصة الغاز الطبيعي مما دفع بالاقتصاد الغانى ليكون فى المركز التاسع أفريقياً .

(١٥) أوغندا:

يرجع نجاح الاستثمار فى أوغندا والذى ساهم بنسبة كبيرة ما يأتى:

- موقعها الجغرافى المتميز حيث تمتلك نحو ٤٥% من مساحة بحيرة فكتوريا وهى بحيرة عذبة.
- اعتدال الطقس حيث تتميز أوغندا بطقس استوائي ممطر يساعد على خصوبة التربة ويجعل أرضها صالحة للزراعات المختلفة.
- تتميز باحتوائها على كثير من المحميات الطبيعية الأمر الذى يعمل على جذب السياح وخاصة محبى الحياة البرية.

ومن مقومات النجاح للاستثمار فى أوغندا:

تمتلك أوغندا مجموعة من المقومات التى تساعد على نجاح التجارة والاستثمار فيها.

١- **البيئة :**

- البيئة الاقتصادية يسودها الاستقرار الاقتصادي.
- إرتفاع معدل التضخم بها كبير مما يساعد على نمو البلد من الناحية الاقتصادية بشكل كبير.

٢- **الاقتصاد الحر : حيث يتميز الاقتصاد الأوغندى بالآتي:**

- كل قطاعات الاقتصاد متحررة فى الدولة ويمكن الاستثمار فيها بكل حرية
- تمتلك الدولة الحرية فى التدفق أو سحب رأس المال.
- تسمح للاجانب بالتجارة والاستثمار بنسبة ١٠٠%.

٣- **الوصول إلى السوق** :يرجع ذلك إلى :

- تقع أوغندا بقلب إفريقيا السوداء بشكل يسمح لها بالوصول إلى باقي الأسواق الأفريقية.
- تعد إحدى الدول المشاركة فى الاتحاد المشترك لسوق جنوب وشرق قارة أفريقيا.

٤- **توفر الموارد الطبيعية** : حيث تتميز بهطول الأمطار طول العام مما يساهم في جعل التربة خصبة وبالتالي المساعدة على التنوع في الزراعة للمحاصيل الغذائية المختلفة.

- تحتوى الدولة على كمية كبيرة من الغابات والمحميات الطبيعية والجبال بالإضافة إلى احتوائها على الرواسب المعدنية والبترول والماس.

٥- **التزام الحكومة بالقطاع الخاص** :تتميز الحكومة بصياغة السياسات ما بين الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص بالإضافة إلى توفر فرص العمل المستمر الذي يساعد على تطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية.

٦- **العمالة المدربة** :حيث تتميز أوغندا بوفرة العمالة المدربة التى تجمع ما بين الطلاب والخريجين فى العديد من المجالات المتنوعة مما يساعد على جودة العمل وبالتالي يساعد على التجارة والاستثمار.

٧- **التشريعات والقوانين** :تتميز التشريعات والقوانين فى أوغندا بأنها تسمح للمستثمر بتحقيق الأرباح وكسب الأموال.

- انخفاض الضرائب.
- انخفاض تكاليف التأسيس للشركات.
- تذليل كل العقبات للمستثمرين.
- تشجيع الاستثمارات وتحفيزها.

أهم المجالات التي يمكن الاستثمار بها :

بالرغم من التوغل الجاري الآن في القارة الأفريقية من جانب دول وكيانات خارجية مثل الصين وتركيا وإسرائيل وبعض دول الخليج العربي إلا أن القارة بمواردها وثرواتها الغنية بها لازالت بكراً للاستثمارات الجديدة، ولعل أهم مواردها الطبيعية الغنية بها تمثل المفتاح الرئيسي وأهم الفرص الاستثمارية المتاحة هي:

الزراعة :

تتسم القارة بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة بالإضافة إلى انخفاض تكلفة رأس المال، وتبلغ الأراضي الصالحة للزراعة حوالي ٢٠٠ مليون فدان وتعتبر الزراعة أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في القارة حيث تنوع المناخ وكثرة الأنهار مما ساعد على قيام الزراعة بصورة كبيرة.

ويعمل بالزراعة نحو ثلثا سكان القارة وتساهم بنحو ٢٠: ٦٠% من إجمالي الناتج القومي لكل دولة.

ونظراً لإتساع القارة فإن ذلك يؤدى إلى تنوع الزراعات فى مختلف المناطق والدول وقد بلغ اجمالي الإنتاج الزراعي للقارة فى عام ٢٠١٦ نحو ٢٢١.١١٧ مليار دولار وتوجد بالقارة أجود أنواع الأخشاب التى تمثل نحو ٦% من اجمالى الناتج القومي للقارة.

وتمثل دول حوض النيل بالنسبة للمستثمر فى مجال الزراعة فرصة واعدة لتحقيق نجاحات كبيرة خاصة فى حال زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والذرة والأرز وغيرها من الحبوب لتغطية الفجوة الموجودة بين الطلب والعرض.

ويمكن توزيع المساحات كما يلي:

السودان :

حيث تشكل الزراعة أهم المصادر الرئيسية للدخل، نحو ٦١% من العاملين وتعتبر السودان من أكبر ثلاث دول فى أفريقيا من حيث المساحة وتوافر المياه والأراضى القابلة للزراعة تبلغ نحو ٣٠% من مساحة السودان والتى تقدر بنحو ١.٨ مليون كم٢.

أوغندا :

تتمتع بالعديد من مصادر الموارد الطبيعية وتمتلك أكثر من ١٨ مليون هيكتار (٤٣ مليون فدان) منها ٤٠% غير مستغلة وتمتلك وفرة أرضية ومائية كبيرة ولديها الرغبة السياسية والامكانية اللازمة لجذب الاستثمارات الزراعية المصرية.

تشاد :

تمتلك نحو ٣٩ مليون هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة كثيفة الانتاج بالإضافة إلى وفرة المياه العذبة من البحيرات والأمطار حيث تمتلك موارد مائية هائلة مثل بحيرة تشاد ونهرى شارى ولوفون وروافدهما بالاضافة إلى سبع بحيرات أخرى، وتبلغ الأراضى الصالحة للزراعة ثلث مساحة تشاد والأراضى القابلة للرى حوالى ٥.٦ مليون هيكتار.

فى عام ٢٠١٧ أعدت الحكومة المصرية (وزارة الزراعة) تقريراً حول فرص الاستثمار الزراعى المصرى فى أفريقيا لدول الشرق والجنوب الأفريقي وذلك فى سبيل تحقيق الأمن الغذائي وأهمية استثمار التعاون المصرى الأفريقى كأداة قوية لتعزيز التجارة والاستثمار الزراعى من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التى تتمتع بها هذه البلاد فى مواجهة قضايا الأمن الغذائي وسد الفجوة الغذائية والاستفادة من الروابط الثقافية القوية والجوار الجغرافى والموارد الطبيعية المتوفرة، وشمل التقرير كلاً من موزنبيق وتنزانيا وزامبيا وبتسوانا وزيمبابوى حيث يوجد فى زامبيا ١٠٢ مليون فدان لم يتم زراعة سوى ١٤% من مساحتها، ويصل نصيب الفرد من المياه بها إلى ٧٥٠٠ متر مكعب سنوياً وترتبط بخطوط سكك حديدية مع تنزانيا وموزامبيق وزيمبابوى بالإضافة إلى وجود نحو ٤٤٥ مليون فدان جاهزة لزراعة أربعة محاصيل استراتيجية تضم القمح والذرة والأرز وقصب السكر كما تمتلك شبكات نقل بالسكة الحديد وموانى جاهزة للتصدير للمنتجات الزراعية إلى مصر لتحقيق المصالح المشتركة بالإضافة إلى أن إجمالي المساحات المقترحة للإستغلال الزراعي فى هذه الدول تبلغ حوالي ٣.٢ مليون فدان، يمكنها توفير ١٢ مليارم٣ من المياه نتيجة الزراعة فى الدول الأفريقية الخمسة سابقة الذكر حيث يمكن زراعة ١.٥ مليون فدان بالذرة لإنتاج ٣.٧ مليون طن بمعدل استهلاك مائي يصل إلى ٤ مليار م٣ من المياة بالإضافة إلى زراعة ٦٠٠ ألف فدان أرز بمعدل إنتاج يصل إلى نحو ٦٧٢ ألف طن أرز تستهلك ٣.٦ مليار م٣ من المياه بالإضافة إلى زراعة ٥٠٠ ألف فدان قمح تنتج نحو ٨٢٥ ألف طن قمح بمعدل استهلاك مائي مليار وربعمائة مليون م٣ من المياة.

١- الثروة السمكية :

تتميز القارة بطول سواحلها على المحيطين الهندى والأطلنطى بالإضافة إلى البحر المتوسط هذا بالإضافة إلى توافر مصادر للصيد بالمياه العذبة مثل نهر النيل، البحيرات الكبرى بوسط القارة، وتعد منطقة غرب أفريقيا هى إحدى أهم مناطق صيد الأسماك فى العالم حيث تقوم بإنتاج نحو ٤.٥ مليون طن من الأسماك عام ٢٠٠٠ ويمثل إنتاج الأسماك من مصادر المياه العذبة بالقارة نحو ثلثى إنتاج العالم.

ويمكن للجانب المصرى التعاون مع الجانب الإفريقى فى مجال الثروة السمكية حيث تمتلك مصر الخبراء فى مجال الصيد واستزراع الأسماك مما يتيح خلق فرص استثمار متبادلة بين رجال الأعمال الأفارقة من جانب وعمل مشروعات تنمية ثروة سمكية على الأرض الأفريقية من جانب آخر.

حيث تمتلك تلك الدول مساحات شاسعة من المسطحات المائية على شواطئ البحر الأحمر والبحر المتوسط والمحيط الهندى بخلاف المسطحات الداخلية من أنهار وبحيرات وبرك مغلقة.

٢- الثروة الحيوانية :

يعتبر الاستثمار فى مجال الثروة الحيوانية من أهم مجالات الاستثمار الناجحة فى القارة حيث تتميز القارة بوجود مناطق مراعى طبيعية كثيفة الأمطار وتتميز باستمرار نمو الحشائش معظم فترات السنة خاصة فى السودان وأثيوبيا. وتشكل حجم تجارة اللحوم الحية فى أفريقيا نحو ٤ : ٥% من التجارة العالمية للحوم وقدرت صادراتها بنحو ٦٢٥ مليون دولار عام ٢٠١٧ حسب بيانات الأمم المتحدة وبالرغم من التنوع البيئي فى أفريقيا والذى يساهم فى تنوع الثروة الحيوانية وتراثها إلا أنها لا تزال تحتاج إلى المزيد من الاستثمار فى هذا القطاع.

٣- قطاع النقل والخدمات اللوجستية:

تمثل مساحة القارة واتساعها وأيضاً مساحات واتساع دولها أهم المشاكل التى تواجه تلك الدول لمعالجة الفقر وعدم وجود تنمية حقيقية مما يجعل مجال الطرق والمواصلات معرضاً للعديد من المواجهات الصعبة التى تحتاج إلى مواجهة واقتحام سريع ولن يتأتى ذلك إلا من خلال الاستثمار فى مجال الطرق والنقل بأنواعه سواء البرى، البحرى، والجوى، وإعداد البنية الأساسية التحتية المناسبة لذلك، والتواصل مع القطاع الحكومي لدول أفريقيا لمعرفة خططها فى هذا المجال.

وتمتلك مصر العديد من المستثمرين ذوى الخبرة فى هذا المجال خاصة إقامة الطرق وبناء المطارات والموانى البحرية، وأيضاً إنشاء طريق برى بين القاهرة وكيب تاون والمقترن بمشروع السكة الحديد خاصة فى مجال نقل البضائع وكذا خط ملاحى فى حوض مجرى النيل لنقل البضائع.

- ونظراً للتجارة القوية والنمو الاقتصادي وسياسات التحرر الاقتصادي التى اتبعتها العديد من دول العالم قد أدت إلى زيادة حجم التبادل التجاري مما نجم عنه زيادة الطلب على النقل والمعالجة والتخزين وبالتالي زيادة الطلب على حلول لوجستية متكاملة تستطيع مصر أن تدخل هذا المجال بقوة.

النتائج:

تبين صحة الفرض البحثي، **القائل:**

تؤدي زيادة الاستثمارات المصرية في إفريقيا إلي تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي لمصر ، حيث تبين **الآتي:**

١- قيام مصر باتخاذ مجموعة من الخطوات لتعضيض التنمية مع إفريقيا من **خلال الأتي:**

- عمل مشروعات البنية الأساسية وإتمام الكثير منها.
- توفير المناخ الملائم والجاذب للاستثمارات من خلال التشريعات والقوانين والحوافز.
- إنشاء منطقة حرة للتجارة الثلاثية بين تجمعات الكوميسا وشرق إفريقيا والجنوب الافريقى (عدد ٢٦ دولة) وهى أكبر كتلة اقتصادية بالقارة، حيث تمثل نحو ٥٦% من عدد السكان، ٥٠% من الناتج المحلى للقارة. وهى تساهم فى توفير فرص الاستثمار الأجنبى والاقليمى من خلال الاستفادة من تخفيف القيود الجمركية بين الدول الأعضاء (المعاملة بالمثل).
- إطلاق العديد من المشاريع الاستثمارية الضخمة ذات الأهداف التنموية لجذب الاستثمارات الأجنبية فى العديد من المجالات.
- توفير بيئة الأعمال الملائمة والاجراءات التحضيرية والاصلاحية مثل إقرار قانون الاستثمار الموحد، الإصلاح الضريبي، وعقد العديد من المؤتمرات الخاصة بالاستثمار.

التوصيات:

١- لابد من زيادة الاستثمار في قطاع الزراعة لتحقيق الأمن الغذائي، وذلك لأن إفريقيا تمتلك العديد من المقومات لذلك، ومنها: توافر نحو ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة، وتوافر مياه الأمطار والأنهار.

٢- لابد من زيادة الاستثمار في قطاع الصناعة لأنها قاطرة التنمية، حتي يتم استغلال الموارد الخام المتنوعة في القارة، وذلك من أجل توفير فرص عمل، وزيادة القيمة المضافة.

٣- لابد من الدخول في تكتلات إفريقية، وذلك لفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الإفريقية بعضها البعض.

٤- تشجيع التجارة البينية، وذلك بإزالة كافة القيود الجمركية أمام المنتجات الإفريقية، وذلك لصعوبة دخول أسواق الدول المتقدمة، بسبب القيود المفروضة علي منتجات الدول النامية، وكذلك لانخفاض مستوي جودة منتجاتها.

٥- لابد من زيادة مستوي الاستقرار السياسي والأمني، لأنه يمثل أهم العقبات أمام الاستثمارات في القارة الإفريقية، وذلك بوضع آليات لفض المنازعات بين الدول الإفريقية بعضها البعض.

٦-ضرورة رفع الكوادر البشرية، وذلك من خلال زيادة الإهتمام بالتعليم والصحة، وذلك لتوفير الكفاءات اللازمة للاستغلال الموارد المتاحة.

المراجع

اولا المراجع العربية :

أ- الكتب:

١. ابراهيم نصار اليماني، **محاضرات في التنمية الاقتصادية**، (جامعة عين شمس: كلية التجارة ،٢٠٠٥).

٢. أحمد السيد، **سبل تشجيع الاستثمار العربى فى أفريقيا**، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا،٢٠١٨.

٣. برهان الدجانى، **الاقتصاد العربي بين الماضي والمستقبل ، ح٧٧/٥** ، اتحاد الغرف العربية ، ١٩٩٠.

٤. جهاد عمر الخطيب ، **الوجه المظلم للاستثمارات الأجنبية فى أفريقيا** ، (دار المنظومة، ٢٠١٨).

٥. جودة حسنين جودة "**جغرافية افريقية الإقليمية**"، (بيروت: دار النهضة العربية، ٢٠٠١).

٦. حسن عبد الله وأخرون، "**تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية**"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، (القاهرة: ٢٠٠٤).

٧. حمدية زهران، **التنمية والتخطيط الاقتصادى فى مصر**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، بدون ناشر).

٨. سامى عفيفى حاتم، **الاقتصاد المصرى بين الواقع والطموح**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ط١، ١٩٨٨).

٩. سهيرحامد،**إشكالية التنمية في الوطن العربي** ،(عمان: دارالشروق،٢٠٠٧).

١٠. سهير محمود معتوق ،**التنمية الاقتصادية والتخطيط**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٩٠).

١١. صبري فارس الهيتي،**التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي**، (عمان:دارالمناهج، ٢٠٠٦).

١٢. صلاح عباس، **العولمة وأثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث**،(الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٤).

١٣. طاهر حيدر حردان، **مبادئ الاستثمار**،(الأردن: دار المستقبل ، ١٩٩٧).

١٤. عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال**، (الأسكندرية : المكتب العربى الحديث، ١٩٩٣).

١٥. عبد السلام ابو قحف، **السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية**، (الأسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩).

١٦. عبد القادر المحيشي وآخرون، **جغرافية القارة الأفريقية وجزرها**، (الدار الجماهيرية، مصراتة، ط١، ٢٠٠٠).

١٧. عبد الكريم احمد عاطف، **مناخ الاستثمار وأهميته في جذب الاستثمارات**، (اليمن: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠١٣).

١٨. عبد المقصود نزيه مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**،(الاسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٧)

١٩. عبير سيد محمد عثمان، **الاستثمارات العربية ودورها في تفعيل التنمية الاقتصادية والتكامل الاقتصادي العربي**، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، ٢٠١٢).

٢٠. عثمان محمد غنيم ،ماجدة أحمد أبوزنط ،**التنمية المستدامة** ،(عمان: دارصفاء، ٢٠٠٧).

٢١. عصام عمر منذر ، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية**، (جامعة كفر الشيخ: كلية التجارة، ٢٠١٠).

٢٢. علي محمد سعود، **المقومات الاقتصادية ومتطلبات الاستثمار في دول أفريقيا**، ٢٠١٤.

٢٣. عمرو محى الدين، **التخلف والتنمية**، (القاهرة: دار النهضة العربية ، ١٩٨٧).

٢٤. فريد النجار فريد، **الاستثمار والدول والتنسيق الضريبي**، (القاهرة: مؤسسة شباب الجامعة، ٢٠٠٠).

٢٥. كامل عبدالملك ،**ثقافة التنمية**،(القاهرة: دارمصرالمحروسة، ٢٠٠٨).

٢٦. ليستر براون "تقرير" **الاستيلاء على الأرض جزء من صراع القوى العالمية على الأمن الغذائي**، ٢٠١٦.

٢٧. مايكل هولمان، **أفريقيا... معوقات التنمية فى قارة ينخرها الفساد**، عن الموقع الألكتروني www.iraqcp.org

٢٨. محمد ابراهيم طريح، **اقتصاديات التخلف والتنمية**، (الزقازيق: مكتبة المدينة، ١٩٩١).

٢٩. محمد سلطان أبو علي، **الديمقراطية والتنمية الاقتصادية**، (القاهرة: دار النهضة، ٢٠٠٥).

٣٠. محمد عبد العزيز عبد الله، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، (عمان: دار النفائس، ٢٠٠٧).

٣١. محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية،**التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧).

٣٢. محمد فتحي صقر، **الأنماط السلوكية للشركات متعددة الجنسيات وتأثيرها على مستوى التشغيل**،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم والسياسية، ١٩٩٩).

٣٣. محمود عثمان علي، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتمويل الدولي**، (عمان: دار الأرقم، ٢٠١١).

٣٤. المحيشي عبد القادر، وآخرون "**جغرافية القارة الإفريقية وجزرها**، (ليبيا: مصراتة، الدار الجماهيرية، ٢٠٠٠).

٣٥. مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، " **اختلاف بيانات الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وسياسات معالجة الاختلاف** " ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، مجلس الوزراء ، ٢٠٠٣.

٣٦. منصوري الزين، **تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية**، (الأردن: عمان، ٢٠١٢).

٣٧. ميشيل تودارو، ترجمة محمود حسن حسني، **التنميةالاقتصادية**، (الرياض:دارالمريخ، ٢٠٠٦).

٣٨. نرمين سليمان، **الاستثمار الزراعى المصرى فى أفريقيا وسبل تحقيق الأمن الغذائي**، ٢٠٠٨.

٣٩. وسام مجدي عطية، **الآليات القانونية والاقتصادية تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر بين النظرية والتطبيق**، (جامعة الإسكندرية: كلية التجارة، ٢٠١٢).

٤٠. وليد جاب الله، **استثمار وأموال، ترحيب اقتصادي بتأسيس كيان جديد للاستثمار الزراعي فى أفريقيا**، ٢٠١٨.

ب-الدوريات:

١. ابراهيم شحاته، " القواعد الإرشادية للبنك الدولى بشأن معاملة الاستثمارات الأجنبية "، **مجلة مصر المعاصرة، العدد ٤٢٧**، القاهرة : الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، ١٩٩٢.

٢. بلعيد بعلوج، الآثار المترتبة على الأستثمارات الأجنبية المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، **مجلة العلوم الانسانية، العدد الثالث، ٢٠٠٢**، (الجزائر: كلية الحقوق: جامعة محمد خيضر بسكرة).

٣. بنك مصر، " قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية : نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر"، **أوراق بنك مصر البحثية، العدد ٢٢** ، ١٩٩٧.

٤. تجمع التنمية لدول الجنوب الأفريقي، **مجلة أفريقيا قارتنا**، نوفمبر، ٢٠١٣.

٥. تميم وجابرييل ليبيورت،**الاستثمار الاجنبي المباشر لليبان والتجارة الاقليمية التمويل والتنمية**، سبتمبر ١٩٩٧.

٦. جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي "**موسوعة التكامل الاقتصادى العربي الإفريقيي**"عن الموقع الالكتروني: www.enaraf.com

٧. حازم بدر الخطيب، اهمية الاستثمارات الاجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها و دورها في دعم المشاريع الصغيرة (حالة دراسية في الاردن) ، (جامعة الاردن (اربد الاهلية)، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا عدد (٤)**.

٨. حسنى مهران، "الاستثمار الأجنبى المباشر فى مصر وإمكانات تطويره فى ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية "، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الثامن، العدد الأول**، (القاهرة: معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٠).

٩. خالد إلراهيم المحجوبي "العوائق التنموية فى القارة الأفريقية تشخيص وعلاج" عن الموقع الألكترونى: www.greenbookstutudies.com

١٠. زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نظرة تحليله للمكاسب والمخاطر، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف)، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد الأول** ، ٢٠٠٩.

١١. سلوي محمد مرسي،" أولويات الاستثمار الصناعي في مصر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الحادي عشر، العدد الثامن**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، نوفمبر ٢٠٠٥).

١٢. الصادق محمود عبد الرازق ، الهادى عبد السلام عليوان، الصناعة ودورها فى الاقتصاد الأفريقي دراسة الجغرافيا الاقتصادي، بحث منشور فى **مجلة القلعة العدد ٩**، الجزء الأول يونيو ٢٠١٨.

١٣. الصادق محمود عبد الصادق، مقومات ومعوقات التنمية الاقتصادية فى أفريقيا ، نظرة جغرافية، الخرطوم، **مجلة الجامعة الاسمرية، عدد ٤**، ٢٠١١.

١٤. عبد الحميد صديق عبد البر، المحددات المحلية والدولية للإستثمار الأجنبي المباشر وأساليب زيادة تدفقاته في مصر دراسة مقارنة، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول** ، ٢٠٠٤.

١٥. عبد المطلب عبد المجيد، " **مدى** فعالية الحوافز الضريبية فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر لمصر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد السادس، العدد الثانى**، القاهرة: معهد التخطيط القومى، ديسمبر ١٩٩٨.

١٦. عمر محمد عثمان صقر، " العولمة والاستثمار الأجنبى المباشر حالة دولة شمال أفريقيا " ، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية** ، **العدد ٥١، كلية التجارة** ، جامعة حلوان ، ١٩٢.

١٧. فادية عبد السلام واخرون، "قضايا الاستثمار في مصر"، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد الخامس عشر، العدد الأول**، (القاهرة: معهد التخطيط القومي، يونيو ٢٠٠٧).

١٨. ماهر المغربي المدير التنفيذى للمزارع المصرية فى أفريقيا - تقرير مقدم لوزير الزراعة واستصلاح الأراضى ، منشور بجريدة صوت الأمة ٨ يوليو ٢٠٢٠

١٩. محمد صقر وآخرون، " الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) ودورها فى تنمية الاقتصاديات النامية "، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٨)، العدد (٣)**.

٢٠. ممدوح شعبان الدبس، **جغرافية البلدان النامية فى إفريقيا**، جزء/١، منشورات جامعة دمشق، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دمشق، ٢٠٠٧.

٢١. منصور محمد الكيخيا "المتغيرات السكانية والتنمية" وقائع المؤتمر الوطنى حول السكان والتنمية، الهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، طرابلس ٢١-٢٢/١١/٢٠٠٤م، **مجلة الدراسات العليا**، أكاديمية الدراسات العليا، (القاهرة: مجموعة النيل العربية)، تحرير: سالم أبو عايشة، ميلاد سعد ميلاد.

٢٢. المنظمة العربية للتنمية الزراعية (٢٠٠٤)، خرائط فرص ومجالات الاستثمار الزراعي المشترك فى المنطقة العربية، ٢٠٠٤، الجزء الأول، الباب الرابع.

٢٣. منى قاسم، " الشركات متعددة الجنسية وأهميتها فى الاقتصاد العالمى"، **النشرة الاقتصادية لبنك مصر، العدد الأول**، ١٩٩٨.

٢٤. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، "التنمية فى إفريقية وتحدياتها فى القرن الحادى والعشرين" **مجلة دراسات، العدد ١٠**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ٢٠٠٢.

٢٥. هالة جمال ثابت، "الفقر فى أفريقية خصوصيته واستراتيجية واختزاله" **مجلة قراءات أفريقية، العدد٢**، ٢٠٠٥م، عن تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣م "أهداف التنمية للألفية: تعاهد بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية" نيويورك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٣م، عن الموقع الإلكترونى: www.albayanmagazine.com

٢٦. الهيتى، نوزاد عبد الرحمن، "التنمية فى إفريقية وتحدياتها فى القرن الحادى والعشرين" **مجلة دراسات، العدد ١٠**، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، ٢٠٠٢.

ج- الرسائل:

١. إسلام محمد محمد البنا، **أثر التكتلات الاقتصادية الافريقية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع التطبيق على الكوميسا**، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠٠٥).

٢. أياد محمد عطية ، " **محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وأساليب تشجيعيه** " ، رسالة ماجستير، (الزقازيق : كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ٢٠٠١).

٣. جمال محمود عطية ، " **تأثير الاستثمار الأجنبى المباشر على النمو الاقتصادى : دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى** " ، رسالة دكتوراه، (جامعة حلوان: كلية التجارة ، ٢٠٠٢).

٤. جمعة محمد محمد عامر " **سياسة الاستثمارات الأجنبية وأثرها على مواجهة الاختلالات الهيكلية بالاقتصاد المصرى** " ، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥).

٥. ريم اسماعيل عبد المجيد أبو حسين، **تطور النظام السياسي فى زامبيا منذ الاستقلال**، رسالة ماجستير، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة، ٢٠٠٥).

٦. زينب توفيق عليوة، **مصر وتجمع دول الساحل والصحراء دراسة فى العلاقات الاقتصادية الدولية الإفريقية**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الاقتصادية، ٢٠٠٩).

٧. على عبدالوهاب إبراهيم ، " **الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة ١٩٧٤– ١٩٩٠** " ، رسالة ماجستير، (جامعة الأسكندرية: كلية التجارة ، ١٩٩٥).

٨. غادة أنيس أحمد البياع، **سياسات الاصلاح الاقتصادي فى أوغندا وأثرها على ظاهرة الفقر منذ ١٩٨٦**، رسالة ماجستير، (معهد البحوث والدراسات الإفريقية جامعة القاهرة ٢٠٠٧).

٩. فاطمة محمد بشير فوفونا، **معالم القطاع الزراعي فى سيراليون وأهم مشاكله ووسائل التغلب عليها**، رسالة ماجستير، (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، ٢٠٠٥).

١٠. محمود محمد أبو العينين، **القوة الناعمة فى علاقات مصر بالقارة الافريقية. دراسة خاصة بامكانيات تفعيل علاقات مصر بمنطقة حوض النيل**، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة، معهد الدراسات الافريقية، ٢٠١٥).

١١. منى أحمد السباعى السمرى، **الاقليمية الجديدة ودورها فى تحقيق التنمية الاقتصادية، دراسة تطبيقية على دول حوض النيل**، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة، معهد الدراسات الأفريقية، ٢٠١٥).

١٢. يمن محمد الحماقي، **العلاقات الاقتصادية الدولية واثارها المستقبلية على الدول النامية مع التطبيق على الاقتصاد المصري** ، رسالة دكتوراه ، (جامعة عين شمس: كلية التجارة، القاهرة ١٩٨٦).

د- الأبحاث والمذكرات والدراسات والمؤتمرات:

١. إبراهيم حسن العيسوي، مدى واقعية الأمال المعقود على الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومدى مساهمته في التنمية، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، **المؤتمر العلمي السنوي للأقتصادين المصريين، ١٩٩٧.**

٢. أمينة فوزى ، **أفضل دول الاستثمار**، عام ٢٠١٨، بحث تحديث يناير ٢٠١٩.

٣. البيان الوزاري الأفريقي إلى القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، المعتمد في المؤتمر الأفريقي التحضيري للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ أكتوبر ٢٠٠١.
٤. عبد الفتاح حجاب، **دراسة قطاعات الاستثمار داخل القارة السمراء**، على هامش منتدى أفريقيا، تقرير، ٢٠١٨.
٥. فرج عزت، إيهاب نديم، "**الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية الاقتصادية في العالم**"، بحث مقدم إلى مؤتمر اقتصاديات الدول الإسلامية جامعة الأزهر، ٢٠٠٦.
٦. محمد مصطفى سويد، " **إطار مقترح للحوافز الضريبية للاستثمار لإذكاء فعاليتها وإعادة التوازن للمجتمع الضريبي المصري** " ، المؤتمر العلمي الأول حول استراتيجية الاستثمار في مصر في ضوء تحديات المستقبل، (جامعة الزقازيق : كلية التجارة ، مايو ١٩٩٥).
٧. المصرف العربي للتنمية الاقتصادية فى أفريقيا، دراسة حول سبل تشجيع الاستثمار العربى فى افريقيا عام ٢٠١٨
٨. مؤتمر القمة العالمي للأغذية، الدورة الثامنة لمجلس الإدارة المعقودة في جنيف في ٢١-٢٣ أكتوبر ٢٠٠٣.
٩. مؤتمر ريادة الأعمال العالمي، ٢٠١٨
١٠. مؤتمر وزراء الصناعة في إفريقيا، (جنوب إفريقيا: دوربان، الفترة من ٢٤–٢٨ أكتوبر ٢٠٠٨).

هـ– التقارير والاحصاءات:

١. إحصاءات البنك الدولي، سنوات مختلفة.
٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٣.
٣. البنك الدولي، تقرير التنمية البشرية، ٢٠١٧.
٤. البنك الدولي، تقرير مؤشرات التنمية في أفريقيا ٢٠٠٧ (ADI2007).
٥. تقارير الهيئة العامة للاستثمار في مصر، سنوات مختلفة.
٦. تقرير البنك المركزي المصري، ٢٠١٧.
٧. التقرير السنوي للبنك الدولى، عام ٢٠١٦.
٨. تقرير صادر من وحدة ايكوندست للمعلومات المحدودة نظرة على أفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية، ٢٠١٦.
٩. تقرير من مصر إلى الكوميسا الذي أعدته الوكالة بالتعاون مع مؤسسة الفاينانشيال تايمز ديسمبر ٢٠١٨.
١٠. تقرير منظمة الشافية العالمية، ٢٠١١.
١١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية عن التجارة البينية مع التجمعات الدولية، سنوات مختلفة.
١٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نشرة التجارة الخارجية، سنوات مختلفة.
١٣. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
١٤. المصرف العربي للتنمية في أفريقيا، التقرير السنوي ٢٠٠٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

A-Books:

1. A Lewis, "**The Theory of Economic Growth**", London.
2. Amin, S., Imperialism and Unequal Development ,**New York, Monthly Review, Press**, 1977.
3. Anna M. Falzoni, " **Statistics on Foreign Direct Investment and Multinational Corporations: A Survey**", University of Bergamo, 2000.
4. Brand South Africa, **Foreign investment in sub-Saharan Africa on the rise**, Available at: https://www.brandsouthafrica.com/investments-immigration/africa-gutewayfdi-160514.
5. Guisinger, S.E., & Associates, "**Investment Incentives and Performance Requirements**", N.Y, 2002.
6. Meier Gerald and D. Seers (ed.s) ," **Pioneers Development** ", Oxford University Press,1984.
7. NtwalaHwilima, " **FDI in Africa**", Africa Labor Research Network, Labor Resource and Research Institute, 2003.
8. Papanck, Gustav F.," **Economic Development Theory**" , in Michael Todaro (editor), The Struggle for Economic Development , 1983. Longman Ins, New York.
9. Perkins, D.H. et al, "**Economics of Development**", 5 th edition, chapters, W.W. Norton & Co., 2001.
10. Perkins, D.H. et al, "**Economics of Development**", 5 the edition, chapters, W.W. Norton & Co., 2001.
11. Perkins, et al., " **Economics of Development** " , London, W.W.Norton and Company. Inc fifth edition.2001, Chp 14.
12. Porter M. 2003 b., **Competitivenessand Economic Development of Gulf and Middle Eastern Countries, Middle East Petrotech 2003**. Harvard Business School.
13. Taylor, Lance," **Structuralism Macroeconomics**", Basic .Inc ., New York, 1983.
14. U, N.C.T.A.P.."**Trunstar of Technology . Including Know – now and Pat**ents" a study by the Secretraiat of UNCTAD. Geneva, 1970

B-Periodicals:

1.CAP

2. Dunning , others foreign Direct Investment and (Spillover) Effciency Benefits in Canadian Manufacturing Industries Canadian, **Journal of Economics , February 1979**.

3.Garibald , P :N Mora and R sahay ,"what Moves capital to Transition Economies", **IMF staff papers , Vol .48, 2001**, special Issue International Monetary Found .

4.International Investment and Multinational Enterprises: 1984 **Review of the 1967 Declaration and Decisions**, 1984.

C-Reports, Researches, papers& Notes:

1. Africainvestor Intra-African Investment, Nov-Dec 2012.
2. Braun, Bradly, and W. McHone. SciencePark as Economic Development Policy: **A Case Study Approach. Economic Development Quarterly 6, no.2.** 1992.
3. EY Africa, Africa's diversified FDI sources provide resitience, Available at: https://www.howwemadaitinafrica.com/africas-diversified-fdi-sources-provideresillience/58596/.
4. FDI Intellegence, **The Africa Investment Report 2016: Foreign Investment Broaden its Base,**(London: Financial Times Ltd, 2016).
5. IMF, WIorld Economic Outlook (2005), Table 33.
6. LopezMa ," **Large Capital Flows :Asurvey of the Causes and policy responses IMF washing**", Dc/February,1999.
7. NirupomBajpai and NaditaDasgupta, " What Constitutes Foreign Direct Investment? Comparison of India and China", **CGSD working paper No.I**, 2004.
8. Sheila Page and Dirk Willem teVelde, "**Foreign Direct Investment by African Countries**" Papers prepared for In Went/UNCTAD meeting on FDI in Africa, AddisAbaba, 22-24 November.2004.
9. TomaszMichaowski, "Foreign direct investment in Sub-Saharan Africa and its effects on economic growth of the region", **Working Papers No. 31**, (University of Gdaifisk, Instute of International Business, 2012).
10. UNCTAD**FDI online Database, World Investment Roport**2016, Jan. 2017.
11. Unctad World Investment **Report** New York And Geneva, 1998.
12. Unctad, "**World Investment Report 1998**", Trends and Determinants (New York : United Nations.

D- Sits Internet:

1. CIA World Factbook-Area
2. http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2011l6l18
3. http://www.fao.org/cfs/cfs-home/ar/
4. https://ar.wikipedia.org/wiki/
5. https://tradecaptain.com/ar/news/commodities/14195-2017.
6. ShareFacebookTwitterWhatsAppTelegramLinkedIn
7. Studies.aljazeera.net/ar/reports/2016
8. www **Enaraf.com**
9. www.aljazeera.news
10. www.crescent.ae
11. www.greenbookstudies.com
12. www.iraqep.org
13. www.moqatel.com
14. www.multka.net
15. www.planete-energies.com